

نظام البريد

١٤٠٦هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم - م/٤

التاريخ - ١٤٠٦/٢/٢١ هـ .

بمعاون الله تعالى

باسم جلالة الملك

نحن عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود

نائب ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (٤٧) وتاريخ
١٤٠٦/٢/٢٠ هـ .

وبعد الاطلاع على المادتين التاسعة عشرة والعشرين من نظام
مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٨) وتاريخ
١٣٧٧/١٠/٢٢ هـ .

وبعد الاطلاع على نظام البريد الخاص بالمراسلات العادية
والمسجلة الصادر بالأوامر السنية رقم (٣/٢/٥٢) وتاريخ
١٣٥٦/١/١٧ هـ ، وعلى نظام الحوالات الصادر بالإرادة السنية
رقم (٦/١/٨٤) وتاريخ ١٣٥٦/١/١٢ هـ ، وعلى نظام
الخطابات والعلب المؤمن عليها والمحول عليها الصادر بالإرادة السنية
رقم (٦/٢/٥٢) وتاريخ ١٣٥٦/٢/٥ هـ ، وعلى نظام الطرود
العادية والمؤمن عليها والمحول عليها الصادر بالإرادة السنية رقم
(٢/٢/٥٢) وتاريخ ١٣٥٦/١/١٧ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤) وتاريخ
١٤٠٦/١/١٦ هـ .

رسمنا بما هو آت :

أولاً - الموافقة على نظام البريد بالصيغة المرفقة بهذا .

ثانياً - على نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ مرسومنا
هذا .

التوقيع

عبد الله بن عبدالعزيز

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

قرار رقم ٢٤ وتاريخ ١٤٠٦/١/١٦ هـ

إن مجلس الوزراء

بعد اطلاعه على المعاملة المرفقة بهذا الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٧/س ٢٨٧٢٨ وتاريخ ١٤٠٠/١٢/٢٣ هـ والمستملة على خطاب معالي وزير البرق والبريد والهاتف المرفوع إلى ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٣٢٩٠ وتاريخ ١٤٠٠/١١/٢٨ هـ المتضمن طلبه الموافقة على مشروع نظام البريد الذي قامت الوزارة بإعداده .

وبعد الاطلاع على مذكرة شعبة الخبراء رقم ٦٩ وتاريخ ١٤٠٥/٦/٢٢ هـ والمحضر المرفق بها المعد من الشعبة بالاشتراك مع وزارة البرق والبريد والهاتف .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم ٩٧ وتاريخ ١٤٠٥/١١/٢٧ هـ .

يقرر مايلي :

- ١ - الموافقة على نظام البريد بالصيغة المرفقة بهذا .
- ٢ - نظم مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرفقة بهذا .
- ٣ - تقوم وزارة البرق والبريد والهاتف قبل نفاذ هذا النظام بإعداد مايلزم له من قرارات ولوائح وتصدر مايقع تحت اختصاصها مع نفاذ هذا النظام ، وترفع مانص النظام على اختصاص مجلس الوزراء بإصداره خلال فترة ستة اشهر من تاريخ صدور هذا القرار .

التوقيع

فهد بن عبدالعزيز
رئيس مجلس الوزراء

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة الأولى :

يدار مرفق البريد بمقتضى أحكام هذا النظام .

المادة الثانية :

يختص مرفق البريد وحده بنقل مواد بعامت بريد الوسائل الداخلية والخارجية بطريق مباشر أو غير مباشر في حدود الأنظمة . كما يختص بالاشتراك مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني بإصدار الطوابع البريدية العادية ، والتذكارية ، وبالفئات التي تتطلبها تعريفية أجور الخدمات البريدية .

المادة الثالثة :

تعد تعريفية أجور الخدمات البريدية من قبل وزارة البريد والهاتف بالاشتراك مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، وتصدر بقرار من مجلس الوزراء ، ولوزير البريد والهاتف بعد الاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد الوطني تعديل هذه التعريفية .

المادة الرابعة :

تؤدى خدمات مرفق البريد بمقابل مالي تحدده تعريفية أجور الخدمات البريدية ولايجوز الإعفاء منه إلا في الحالات المنصوص عليها في الاتفاقيات البريدية ، أو قرارات مجلس الوزراء الصادرة بذلك .

المادة الخامسة ،

يجوز لمرفق البريد القيام بخدمة نقل الطرود الداخلية ، والخارجية وخدمة البريد الممتاز ، وكذلك أية خدمات أخرى لها صلة بخدمة مرفق البريد ، ويحدد المقابل المالي لهذه الخدمات بقرار من مجلس الوزراء بناء على تعريفة موافق عليها من وزير البريد والهاتف ووزير المالية والاقتصاد الوطنى .

المادة السادسة ،

- يتم التخليص على الخدمات البريدية بإحدى الطرق الآتية :
- أ - طوابع بريد مطبوعة أو ملصقة على البعائث وصالحة في بلد المصدر .
 - ب - بصمات آلات التخليص .
 - ج - أختام خالص الاجرة أو بصمات آلات الطباعة .

المادة السابعة ،

سرية مواد بعائث بريد الرسائل والطرود مصنوعة ، ولايجوز الاطلاع على محتوياتها إلا في الحالات التي تعددها الأنظمة النافذة أو قرارات مجلس الوزراء أو منطويات الصلحة العامة .

المادة الثامنة ،

يمنع بصفة مطلقة استيراد آلات التخليص على المواد البريدية ، ومسحها من الجمارك وبهمها ، واستعمالها إلا بعد الحصول على التراخيص المنظمة لذلك من إدارة البريد ، وترخص اللوائح التنفيذية الشروط والإجراءات اللازمة .

المادة التاسعة ،

تعتبر مواد بعائث بريد الرسائل والطرود قبل تسليمها للمرسل إليه ملكا للمرسل يحق له استردادها أو إدخال تعديل على عنوانها وفقا للإجراءات التي تعددها اللوائح التنفيذية .

المادة العاشرة ،

مع عدم الإخلال بمسئولية موظفي ومنصوبي البريد التأديبية يُعتبر مرفق البريد مسئولاً عن فقد أو تلف ما يسلم له من بعثات بريدية مسجلة ، أو رسمية ، أو طرود عادية أو مؤمن عليها ، ويستحق المرسل في حالة الفقد أو التلف تعويضاً بموجب ما هو مقرر بالاتفاقيات البريدية أو قرارات مجلس الوزراء .

المادة الحادية عشرة ،

تنتهى مسئولية إدارة مرفق البريد بتسليم بعثات البريد المسجلة ، أو الرسمية ، أو المؤمن عليها ، والطرود البريدية العادية أو المؤمن عليها إلى المرسل إليه أو المفوض من قبله .

المادة الثانية عشرة ،

على مرفق البريد الامتناع بصفة مطلقة عن نقل أية مادة بريدية يشتبه في احتوائها على مخنوعات ، وعليه إبلاغ الجهات المختصة عند ملاحظة ذلك فوراً ، وتحدد المواد الممنوع تداولها والإجراءات التي تتبع في حالة الاشتباه بقرار من مجلس الوزراء .

المادة الثالثة عشرة ،

لا يجوز في داخل المملكة بيع الطوايح البريدية السعودية الجارية تداولها بأهل من قيمتها الاسمية

المادة الرابعة عشرة ،

١ - تحتفظ إدارة مرفق البريد بالمستندات الخاصة بالخدمة البريدية وبالواد البريدية التي تعذر تسليمها لأصحابها للمدد المقررة في الاتفاقيات البريدية أو قرارات مجلس الوزراء الصادرة طبقاً لهذا النظام .

- ب - يحق لمرسل أية مادة بريدية مسجلة ، أو رسمية ، أو طرد الاستعلام عنها خلال سنة من تاريخ اليوم التالي لإيداعها في البريد ، ويحدد مجلس الوزراء القواعد والرسوم اللازمة لذلك .
- ج - تقوم إدارة مرفق البريد بإتلاف المستندات الخاصة بالخدمة البريدية ، وكذلك إتلاف أو بيع أو مصادرة المواد البريدية التي انتهت مدة حفظها المقررة وفقا للأحوال والإجراءات التي يحددها مجلس الوزراء .

المادة الخامسة عشرة ،

تقوم إدارة مرفق البريد بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بالزام أصحاب المباني القائمة أو التي ستنشأ مستقبلا بتركيب صناديق للبريد في المدخل الرئيسي لكل مبنى ، ويحدد الوحدات السكنية فيه ، ويحدد وزير البرق والبريد والهاتف نطاق تطبيق هذا النص بالاتفاق مع وزير الشؤون البلدية والقروية .

الفصل الثاني المخالفات

المادة السادسة عشرة ،

- يُعاقب بذات المخالفات المقررة لجريمة تزوير الطوابع البريدية في نظام مكافحة التزوير :
- أ - كل من قلّد أو زوّر أو استعمل - مع علمه بالتزوير - بصمات آلات التخليص البريدية ، وقسائم الجواب العربية والدولية أو البصمات أو العلامات المطبوعة للتخليص على الخدمات البريدية .
- ب - كل من استعمل آلات التخليص البريدية بطريقة يترتب عليها ضياع الرسوم البريدية مع علمه بذلك .

المادة السابعة عشرة ،

مع مراعاة ما تنقضي به الفقرة (ج) من المادة الرابعة عشرة ومع عدم الإخلال بالمسئولية الخاصة والتأديبية - يُعاقب بشرامة لا تزيد عن مائة ألف ريال كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية :

- أ - نقل بعثات بريد الرسائل بأجر دون موافقة البريد .
 - ب - بيع الطوابع البريدية السعودية الجاري تداولها بأعلى من قيمتها الاسمية .
 - ج - تضمين المادة البريدية أية ممنوعات .
 - د - تعمد استعمال طابع بريد سبق التخليص به .
 - هـ - العبث بأية مادة بريدية كالإخفاء أو الإتلاف أو الكشف .
 - و - إفشاء أية معلومات عن محتويات أية مادة بريدية .
 - ز - الإخلال بحكم المادة السابعة من هذا النظام .
- وإذا تم ارتكاب إحدى المخالفات السابقة من أحد منسوبي ، أو متعهدي نقل البريد فيعتبر ذلك ظلما خاصا يستدعي القسوة عند تقرير العقوبة اللازمة .

المادة الثامنة عشرة ،

عند كشف أو ضبط أية مخالفة تستوجب إحدى العقوبات المحددة في هذا النظام تُحال إلى هيئة الرقابة والتحقيق فإذا انتهت إلى قرار بتوجيه الاتهام تُحال القضية إلى ديوان المظالم للحكم فيها بما هو مقرر نظاما .

الفصل الثالث

أحكام ختامية

المادة الخامسة عشرة ،

تُعتبر الاتفاقيات البريدية التي تصادق عليها المملكة مكتملة لأحكام هذا النظام .

المادة السادسة عشرة ،

يلغى هذا النظام ما يتعارض معه من أحكام ويجوز بقرار من مجلس الوزراء تعديل أو إلغاء الأحكام التي لم يتم إلغاؤها بموجب هذا النظام ، أو غيره في نظام البريد الخاص بالمراسلات العادية والمسجلة الصادر بالأوامر السنية رقم ٢/٢/٥٢ وتاريخ ١٣٥٦/١/١٧هـ ونظام للحوالات الصادر بالإرادة السنية رقم ٦/١/٨٤ وتاريخ ١٣٥٦/١/١٢هـ ونظام الخطابات والعلب المؤمن عليها والمحول عليها الصادر بالإرادة السنية رقم ٦/٢/٥٢ وتاريخ ١٣٥٦/٢/٥هـ . ونظام الطرود العادية والمؤمن عليها والمحول عليها الصادر بالإرادة السنية رقم ٢/٢/٥٢ وتاريخ ١٣٥٦/١/١٧هـ .

المادة السابعة عشرة ،

تنشر قرارات مجلس الوزراء التي تصدر طبقاً لهذا النظام في الجريدة الرسمية .

المادة الثامنة عشرة ،

يصدر وزير البرق والبريد والهاتف اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام وتُنشر في الجريدة الرسمية .

المادة التاسعة عشرة ،

يُنشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد مضي سنة من تاريخ نشره .^(١)

(١) نُشر هذا النظام في جريدة أم القرى في عدده رقم (٢٠٩٩) وتاريخ ١٣٥٦/١/١٠هـ .